الجمهورية الإسلامية الموريتانية شرف - إخاء - عدل
الوزارة الأولى

تأشيرات: م ع ت ت ن ج ر

مقرر رقم 718/ يعدل بعض ترتيبات المقرر رقم 211 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2012 المتضمن تطبيق بعض أحكام القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية ومراسيم تطبيقه

إن الوزير الأول

بناء على تقرير وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية

وبعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المراجع في سنتي 2006 و 2012؛
- القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم 157-2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
- المرسوم 094-2009 الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2009 المتضمن تعيين الوزير الأول؛
- المرسوم 097-2009 الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2009 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 126-2010 بتاريخ 04 يوليو 2010 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- المرسوم رقم 180-2011 الصادر بتاريخ 7 يوليو 2011 المطبق لبعض أحكام القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم 111-2011 الصادر بتاريخ 8 مايو 2011 المتضمن تنظيم وسير سلطة تنظيم الصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم 179-2011 الصادر بتاريخ 7 يوليو 2011 المتضمن تنظيم وسير اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم 178-2011 الصادر بتاريخ 7 يوليو 2011 المتضمن تنظيم وسير هيئات إبرام الصفقات العمومية؛
- المقرر رقم 211 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2012 المتضمن تطبيق بعض أحكام القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية ومراسيم تطبيقه؛
- محضر اللجنة الوزارية بتاريخ

يقرر

المادة الأولى: تلغى ترتيبات المواد 2 و 3 و 6 و 8 من المقرر رقم 211 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2012 المتضمن تطبيق بعض أحكام القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية ومراسيم تطبيقه وتستبدل كما يلي :

المادة 2 (جديدة) : سقف صلاحيات لجان إبرام الصفقات العمومية

تطبيقا لأحكام المادة 5 من القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية، فان المبلغ الذي يكون اعتبارا منه أي إنفاق عمومي من اختصاص لجان إبرام الصفقات العمومية هو عشرة (10) ملايين أوقية بما فيه إجمالي الرسوم.

المادة 3 (جديدة) : سقف رقابة الصفقات العمومية

تتولى اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية، بوصفها هيئة مراقبة جميع الصفقات العمومية التي يبرمها جميع المشترين العموميين، تطبيقا للمادتين 11 و12 من القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية، ما يلي :

فحص واعتماد ملفات استدراج المناقصة وطلبات المقترحات وتقارير تقييم العروض والمحاضر والقرارات التي تعدها أو تتخذها لجان إبرام الصفقات العمومية للهيئات المتعاقدة وذلك بشأن الصفقات التي تتجاوز مائة مليون (100.000.000) أوقية بما فيها إجمالي الرسوم بالنسبة للتوريديات والخدمات ذات الطابع الفكري و مائتي مليون (200.000.000) أوقية بما فيها إجمالي الرسوم بالنسبة الأشغال.

المادة 6 (جديدة) : تشكيلة لجان إبرام الصفقات

زيادة علي رئيسها يتكون عدد أعضاء كل لجنة إبرام الصفقات العمومية من تسعة أشخاص .

تطبيقا لترتيبات المادة 9 من القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية وللمادة رقم 28 من المرسوم رقم 2011-178 الصادر بتاريخ 7 يوليو 2011 المتضمن تنظيم وسير لجنة إبرام الصفقات العمومية، تعود صفقات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والوكالات ومشاريع التنمية والمجموعات المحلية وكل هيئة أخرى تنشؤها الدولة أو المجموعات المحلية إلى اختصاص لجان إبرام الصفقات العمومية التالية :

لجان إبرام الصفقات العمومية	الارتباط المؤسسي	الهيئات الملحقة
1. القطاعات الاجتماعية	وزرة الدولة للتهذيب الوطني و التعليم العالي والبحث العلمي	- وزرة الدولة للتهذيب الوطني و التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة الصحة - وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة والأسرة - الوزارة المنتدبة لدى وزرة الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتعليم الأساسي - الوزارة المنتدبة لدى وزرة الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتعليم الثانوي - الوزارة المنتدبة لدى وزارة الدولة للتهذيب الوطني المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات والوكالات الملحقة بالقطاعات المختلفة
2. قطاعات الإدارة والثقافة والإعلام	وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة	- وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي - وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة - وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان - وزارة الثقافة والشباب و الرياضة - مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع

		المجتمع المدني - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات والوكالات الملحقة بالقطاعات المختلفة
3. قطاعات السيادة	وزارة الداخلية واللامركزية	- الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية - وزارة العدل - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية واللامركزية - الأمانة العامة للحكومة - البلديات - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات والوكالات الملحقة بالقطاعات المختلفة
4. قطاعات الاقتصاد والمالية	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية - وزارة المالية - وزارة الصيد والاقتصاد البحري - وزارة التجارة والصناعة و الصناعة التقليدية والسياحة - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات والوكالات الملحقة بالقطاعات المختلفة
5. قطاعات الخدمات الأساسية والصناعات الاستخراجية	وزارة المياه والصرف الصحي	- وزارة المياه والصرف الصحي - وزارة النفط والطاقة و المعادن - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية والشركات والوكالات الملحقة بالقطاعين
6. القطاع الريفي و الأمن الغذائي	وزارة التنمية الريفية	- وزارة التنمية الريفية - الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية والشركات والوكالات الملحقة بالقطاعين
7. قطاعات البنى الأساسية	وزارة التجهيز والنقل	- وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي - وزارة التجهيز والنقل - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية والشركات والوكالات الملحقة بالقطاعين

لا يشمل هذا التوزيع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) والهيئات المستفيدة من نظام استثنائي بموجب برنامج تعاقدي أو أحكام تشريعية.

ستحدد بمقرر للوزير الأول الهيئات المستثناة من التوزيع.

المادة 8 (جديدة) : التطبيق

يكلف الوزراء والأمين العام للحكومة ورؤساء البعثات الديبلوماسية، الذين تنفذ الصفقات الخاصة بهم خارج التراب الوطني، والأمناء العامون للوزارات والمديرون العامون للمؤسسات العمومية وشركات الدولة والوكالات ومنسقو المشاريع والآمرون بصرف ميزانيات المجموعات المحلية، كل فيما يعنيه، بتطبيق ونشر هذا المقرر الذي يلغي كل الترتيبات السابقة والمخالفة.

المادة 2: إلى غاية إقامة أجهزة إبرام الصفقات العمومية، تبقى الهيئات غير المشمولة في التوزيع خاضعة لترتيبات هذا المقرر.

المادة 3: ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

نواكشوط بتاريخ 3 أبريل 2012

د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الشؤون الاقتصادية و التنمية
د. سيدي ولد التاه

الأمين العام للحكومة
با عثمان

نسخة طبق الأصل
الأمين العام للحكومة
با عثمان

التوزيع :

و.أ.ع/ر.ج	2
أ ع ح	2
وش ات	10
وزارات	30
م ع ت	2
م ع د	2
س.ت.ص.ع	2
وو	2
ج.ر.	2

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur Fraternité Justice

Premier Ministère

VISAS : DGLTEJO

Arrêté n° 718 modifiant certaines dispositions de l'arrêté n° 211 du 14 février 2012 portant application de certaines dispositions de la Loi n°2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés Publics et ses décrets d'application.

Le Premier Ministre

Sur rapport du Ministre des Affaires Economiques et du Développement,

- Vu la Constitution du 20 Juillet 1991 révisée en 2006 et en 2012 ;
- Vu la loi n° 2010-044 du 22 Juillet 2010 portant Code des Marchés Publics ;
- Vu le décret n° 157-2007 du 06 Septembre 2007 relatif au Conseil des Ministres et aux attributions du Premier Ministre et des Ministres ;
- Vu le décret n° 094-2009 du 11 Août 2009 portant nomination du Premier Ministre ;
- Vu le décret n° 097-2009 du 11 Août 2009, portant nomination des membres du Gouvernement ;
- Vu le décret 126-2010/PM du 4 juillet 2010 fixant les attributions du Ministre des Affaires Economiques et du Développement et l'organisation de l'administration centrale de son Département ;
- Vu le décret n°2011-180 du 07 Juillet 2011 portant application de certaines dispositions de la Loi n° 2010-044 du 22 Juillet 2010 portant Code des Marchés Publics ;
- Vu le décret n° 2011-111 du 08 Mai 2011 portant organisation et fonctionnement de l'Autorité de Régulation des Marchés Publics ;
- Vu le décret n° 2011-179 du 07 Juillet 2011 portant organisation et fonctionnement de a Commission Nationale de Contrôle des Marchés Publics ;
- Vu le décret n° 2011-178 du 07 Juillet 2011 portant organisation et fonctionnement des Organes de Passation des Marchés Publics ;
- Vu l'arrêté n° 211du 14 février 2012 portant application de certaines dispositions de la Loi n°2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés Publics et ses décrets d'application ;
- Vu le Procès Verbal du Comité interministériel du 05 Avril 2011 relatif aux modalités de mise en vigueur de la reforme des marchés publics.

ARRETE

Article Premier : Les dispositions des articles 2, 3, 6 et 8 de l'arrêté n° 211du 14 février 2012 portant application de certaines dispositions de la Loi n°2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés Publics et ses décrets d'application sont abrogées et remplacées ainsi qu'il suit :

Article 2(nouveau) : Seuil de compétence des Commission de Passation Marchés Publics

En application des dispositions de l'article 5 de la Loi n° 2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés, le montant à partir duquel toute dépense publique devient

de la compétence des Commissions de Passation des Marchés Publics est fixé à dix millions (10.000.000 UM TTC) ouguiya toutes taxes comprises.

Article 3 (nouveau) : Seuil de Contrôle des Marchés Publics

En tant qu'organe de contrôle des marchés publics de l'ensemble des acheteurs publics, la Commission Nationale de Contrôle des Marchés Publics (CNCMP) procède, en application des articles 11 et 12 de la Loi n° 2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés à :

l'examen et l'approbation des dossiers d'appel d'offres, des Demande de Propositions , des rapports d'évaluation des soumissions, des procès verbaux et des décisions préparés ou pris par les Commissions de Passation des Marchés Publics des autorités contractantes, des marchés d'un montant supérieur à cent millions (100.000.000 UM TTC) ouguiya toutes taxes comprises pour les fournitures et prestations intellectuelles et à deux cent millions (200.000.000 UM TTC) ouguiya toutes taxes comprises pour les travaux.

Article 6 (nouveau) : Composition des Commissions de Passation des Marchés.

En plus de son Président, chaque Commission de Passation des Marchés Publics est composée de neuf membres.

En application des dispositions de l'article 9 de la Loi n° 2010-044 du 22/07/2010 portant Code des Marchés et 28 du décret n° 2011-178 du 07 Juillet 2011 portant organisation et fonctionnement des Organes de Passation des Marchés Publics, les marchés des Départements ministériels, des Etablissements publics, des Sociétés d'Etat des Agences, des projets de développement, des Collectivités territoriales et de tout autre organisme créé par l'Etat ou les collectivités locales sont de la compétence des Commissions de Passation des Marchés Publics suivantes :

Commission de Passation des Marchés Publics	Ancrage institutionnel	Entités rattachées
1. Secteurs Sociaux	Ministère d'Etat à l'Education Nationale, à l'Enseignement Supérieur et à la Recherche Scientifique	- Ministère d'Etat à l'Education Nationale, à l'Enseignement Supérieur et à la Recherche Scientifique - Ministère de la Santé - Ministère des Affaires Sociales, de l'Enfance et de la Famille - Ministère Délégué auprès du Ministère d'Etat à l'Education Nationale chargé de l'Enseignement Fondamental - Ministère Délégué auprès du Ministère d'Etat à l'Education Nationale chargé de l'Enseignement Secondaire - Ministère Délégué auprès du Ministère d'Etat à l'Education Nationale chargé de l'Emploi, de la Formation Professionnelle et des Nouvelles Technologies - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux différents Départements
2. Administration,	Ministère de la Fonction Publique, du Travail et de la Modernisation de l'Administration	- Ministère des Affaires Islamiques et de l'Enseignement Originel - Ministère de la Fonction Publique, du Travail et de la Modernisation de l'Administration - Ministère de la Communication et des Relations avec le Parlement

Culture et Communication		- Ministère de la Culture, de la Jeunesse et des Sports - Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux relations avec la Société Civile - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux différents Départements
3. Secteurs de Souveraineté	Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation	- Secrétariat Général de la Présidence de la République - Ministère de la Justice - Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération - Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation - Secrétariat Général du Gouvernement - Les Communes - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux différents Départements
4. Secteurs de l'Economie et des Finances	Ministère des Affaires Economiques et du Développement	- Ministère des Affaires Economiques et du Développement - Ministère des Finances - Ministère des Pêches et de l'Economie Maritime - Ministère du Commerce, l'Industrie, de l'Artisanat et du Tourisme - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux différents Départements
5. Secteurs des Services de base et Industries extractives	Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement	- Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement - Ministère du Pétrole, de l'Energie et des Mines - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux deux Départements
6. Secteurs Rural et Sécurité alimentaire	Ministère du Développement Rural	- Ministère du Développement Rural - Ministère Délégué auprès du Premier Ministre chargé de l'Environnement et le Développement Durable - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux deux Départements
7. Secteurs des frastructures	Ministère de l'Equipement et des Transports	- Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire - Ministère de l'Equipement et des Transports - EPAs, EPICs, Sociétés et Agences rattachés aux deux Départements

La Société Nationale Industrielle et Minière (SNIM) et les entités bénéficiant d'un régime dérogatoire en vertu d'un Contrat-programme ou des dispositions législatives ne sont pas comprises dans cette répartition.

La liste des autres entités exclues de la répartition sera fixée par arrêté du Premier Ministre.

<u>Article 8 (nouveau)</u> : Application

Les Ministres, le Secrétaire Général du Gouvernement, les Commissaires, le Gouverneur de la Banque Centrale, les chefs de missions diplomatiques pour les marchés dont l'exécution se passe en dehors du territoire national, les Secrétaires Généraux des Ministères, les Directeurs Généraux des Etablissements Publics, des Sociétés d'Etat, des Agences, les Coordonnateurs des Projets et les Ordonnateurs des budgets des Collectivités locales sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application et la diffusion du présent arrêté qui abroge toutes les dispositions

antérieures contraires.

Article 2 : Jusqu'à la mise en place des organes de passation des marchés publics, les entités non comprises dans la répartition, restent soumises aux dispositions du présent arrêté.

Article 3 : Le présent arrêté sera publié au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Fait à Nouakchott, le3 avril 2012

Dr Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre des Affaires Economiques et du Développement
Dr. Sidi Ould Tah

Secrétaire Général du Gouvernement
Ba Ousmane

P.C.C.C.
Secrétaire Général du Gouvernement
Ba Ousmane

Ampliations :

-MSG/PR	2
-SGG	2
-MAED	10
- Ts Depts	30
-DGLTEJO	2
- IGE	2
- ARMP	2
- AN	2
- J.O	2